مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عمران:

التوسعة الجديدة لمصنع اسمنت عمران ستسهم في تعزيز التنمية بالمحافظة

مشروع إقامة المجمع الصناعي الكبير في طريقه إلى التنفيذ قريباً..

■ يعد قطاع الصناعة والتجارة في بلادنا من القطاعات الهامة والاساسية في إحداث التغييرات الكبيرة في مسار النهضة التنموية الاستراتيجية ولما يمثله من أهمية في رفع وتحسين مستوى الحياة المعيشية والحد من البطالة وغيرها فقد شهدت بلادنا في ظل قيادة فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح والذي يولي هذا القطاع اهتماماً ودعماً كبيراً- قفزة نوعية وتطوراً ملموساً.. وقد عملت وزارة الصناعة على وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية لذلك حرص مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عمران على تنفيذ تلك الخطط والبرامج وغيرها من الأعمال والأنشطة المختلفة .. حيث حقق خلال الأعوام القليلة الماضية منجزات عديدة ومختلفة.. نسلط الضوء على ذلك من خلال اللقاء الذي أجريناه مع الأخ/أحمد علي الطاهش- مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة عمران وكانت الحصيلة التالية:-

عمران/أحمد الأسدي

نبذة مختصرة عن الصناعة

● إن قطاع الصناعة والتجارة من القطاعات الهامة والأساسية في إحداث التغيرات الكبيرة في مسار النهضة التنموية الاستراتيجية لما لها من أثر طيب في رفع وتحسين الأحوال المعيشية والصحية والاجتماعية والحد من البطالة في زيادة الدخول مما يدعو لزيادة الطلب على السلع لإشباع الرغبات وفق معايير المواصفات والجودة وكلما زادت الطلبات زادت الحركة وزاد المال المستثمر وإدخال التحسينات على الواجهات لإبراز المعروضات السلعية والتوسعة في المحلات والتنافس في تقديم الأفضل في التسهيل والخدمات الراقية للإسهام في إيجاد تغير في حياة المجتمع من حيث التعدد في العرض السلعي والخدمي مما يبعث على الحركة والنشاط التجاري والصناعي وهذا الدور لا يمكن أن يأتي ما لم يتوفر عامل أساسي ومهم وهو الأمن والاستقرار وقد شهدت بلادنا قفزة كبيرة وتطوراً سريعاً في الفترة التي تلت انتصار شعبنا لوحدته والقضاء على فتنة الانفصال بصيف ١٩٩٤م بقيادة ابن اليمن البار الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله حيث تم وضع الخطط والبرامج الاستراتيجية وصولاً للأهداف المنشودة بخلق قاعدة إقتصاد تنموية شاملة دعا إليها رجال المال والأعمال العرب والأجانب للمشاركة المتكافئة التي ضمنها قانون الاستثمار اليمني سواء الاستثمار الفردي أو بالمشاركة للمستثمر المحلي والأجنبي قانون رقم«٢٢» لسنة ١٩ وتعديلاته والهدف العمل على جذب الاستثمار بكل أشكاله ورغم جملة التسهيلات إلا أنه انحصر بنشاطي التجارة والخدمات فقط ولم يحظ الجانب الزراعي والسمكي والصناعي بنسبة تذكر..

وكنا نعول الكثير والاهتمام الزايد بشغف للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكان السعي إلى هذه المنظمة طوعاً أو كرهاً لأنه لا يوجد خيار آخر في ظل تعدد خيارات الدول الصناعية في إطار الخيار الواحد..

وقد عملت بلادنا باتخاذ الإجراءات الإصلاحية للإنضمام لهذه المنظمة على مرحلتين ابتداء من عام ١٩٩٥-٢٠٠٠م..

- المرحلة الأولى:

رفع الدعم عن عدد من السلع وجزء من الدعم للسلع الغذائية عن القمح والدقيق ،تبسيط الإجراءات الجمركية وإلغاء العوائد التي كانت تحصيل عند فتح البيان الجمركي ابتداء من ٩٦-٢٠٠٠م.

المرحلة الثانية

● من يناير ٩٦م - يونيو ١٩٩٧م

● في الفترة يناير ٩٦م- يونيو ١٩٩٧م تمت المصادقة على مشروع تعديل قانون نظام التعرفة الجمركية بخمس حزم «٥-١٠-١٥-٣٠-٤٠٪» ..

● ومن يونيو ٩٧- يونيو ٩٨م تم تعديل أسعار بعض السلع المدعومة..

وفي عام ١٩٩٩م

- تم إلغاء الرقابة السعرية والاستيرادية والتسويقية على القمح.

- استمرار الإلغاء التدريجي للدعم المبتقي على السلع والخدمات.

- تحرير تجارة وتسويق المنتجات النفطية وصولاً إلى حد حرية التجارة وفتح الأسواق أمام السلع ، تخضع وتحرك تحديد القيمة السعرية لسلع المواصفات والجودة فقط..

■■ .. ما هي أبرز الأنشطة المنجزة للمكتب؟

أولاً: الصناعة واقع وطموح

فالصناعة هي عبارة عن عملية تحضير المواد الخام الأولية وتحويلها من مادة أولية غير صالحة لأداء خدمة إلى مادة جديدة في الشكل والتركيب لأداء خدمة نهائية للمستهلك ومحافظة عمران تتمتع بمزايا نادرة عن بقية المحافظات مثل:

١- امتلاكها قاعدة كبيرة من الصناعات والحرف اليدوية..

٢- الصناعات الحديثة مثل صناعة الاسمنت

٣- توفر المقومات الأساسية للصناعة مثل:

- المواد الخامة الأولية
- اليد العاملة
- رأس المال
- المعدات والآلات ووسائل النقل
- الطرق والمواصلات
- الطاقة اللازمة لتحريك الآلات
- القرب من الأسواق الكبيرة الإستهلاكية..

وهناك صناعات مثل صناعة البلك والجسور والعقود الاسمنتية شجع على قيامها إنتاج صناعة الأسمنت حيث بلغ عدد المصانع الآلية لإنتاج البلك في كل من مديرية عمران«٥» ومديرية الجبل«٤» حسب التقارير المرفوعة من اللجان الميدانية وسوف نتحدث عن أهمية هذه الصناعات ودورها في المساهمة في نهضة المحافظة كما يلي:

مصنع الاسمنت

يعتبر صرحاً اقتصادياً وقلعة عملاقة في مكونات أساسيات الاقتصاد الوطني لإسهاماته الكبيرة في الإنشاء والبناء العمراني وتشييد الجسور والسدود والحواجز المائية لإعادة الحضارة اليمنية السابق عهدها في البناء العمراني حيث اسهم في:

- تشغيل العديد من الأيادي العاملة مباشرة في المصنع حوالي«١٧٠٠» عامل ..
- تجميع محركات ووسائل النقل الكبيرة من أبناء المحافظة..
- تشجيع قيام عدة معامل البلك اليدوية ومصانع أتوماتيكية ليتوفر الاسمنت .
- خلق فئة تجارية متخصصة بمادة الاسمنت هذا على المستوى الداخلي للمحافظة أما على مستوى الإسهام في الاقتصاد الوطني فقد ساهم في توفير العملة الصعبة..
- رفد ميزانية الدولة بمبالغ مالية كبيرة تقدر بحوالي من ثلاثة- خمسة مليارات ريال سنوياً .
- ساهم في إنجاز العديد من خدمات البنية التحتية مثل المدارس والجسور والطرق والسدود والمستشفيات وغيرها..
- يعمل على تقديم المساعدات لدعم بعض المشاريع في المحافظة والإسهام كمورد أساسي لصندوق التحسين..

إجراء توسعات إضافية

وإن هذه الصناعة الحيوية والعملاقة التي شجع على قيامها توفر المواد الخام الأولية بوفرة وتكلفة قليلة لقربها من المحاجر الصخرية التي تحتوي الحجر الجيري وغيرها مما دفع بتوجه القيادة لضرورة التوسع والزيادة في الإنتاج من خلال دراسة وجدوى اقتصادية لطاقة إنتاجية التوسعة توازي طاقة المصانع الثلاثة العاملة حالياً حيث سيبدأ التسويق في المصنع الجديد في بداية شهر«٥-٢٠٠٥م ويستوعب الكثير من الأيادي العاملة وأوعية النشاط الأخرى مثل التوسع في وسائل النقل.

وأن أي مشروع عملاق مثل هذا الصرح الاقتصادي لا بد أن يصاحبه بعض الجوانب المؤثرة سلباً على البيئة إلا أنه في هذه التوسعة الجديدة قد تم مراعاة هذه المادة المتطايرة من الغبار بعمل فلترات تصفية للتخلص من هذه الظاهرة التي أرقت ضمائر المسئولين طيلة السنوات الماضية بالنسبة للمصنع القديم الذي لا زال البحث والسعي من قبل المحافظ والاخوة في المصنع جارياً من أجل وضع حد للتخلص والتخفيف من هذه الظاهرة في المصنع القديم ونزلت مناقصتان بهذا الخصوص..

□ أحمد علي الطاهش

النشاط الإنتاجي في المحافظة

المحافظة تتمتع بمميزات إنتاجية كبيرة في الإنتاج وتعدد المهن والحرف اليدوية التي يمكن تطويرها وزيادة إنتاجها وتصبح إنتاجاً يساعد في نهضة المحافظة والتي تتمثل بالأنشطة التالية:

١- مصنع إسمنت عمران
٢- مزرعة إنتاج الألبان بالبون
٣- محطات تعبئة الغاز
٤- مصانع تشكيل الألمنيوم
٥- مصانع إنتاج البلك الآلي«٩» ومعامل البلك العادي«١٥»
٦- مصانع تشكيل الأحجار مناشير «٢٥»
٧- مصانع الحلويات «٧»
٨- مزارع الدجاج اللامم- بدون حصر
٩- مصانع البلاط والرخام

ذلك مجمل النشاط الإنتاجي في المحافظة وسوف نعمل على مسح شامل لكل المنشآت وفتح سجل صناعي وحرفي.

●● ما هي خطوات المكتب لتطوير النشاط الصناعي والحرفي؟

● من أجل ذلك نقوم حاليا بالتالي :أولاً

- جمع بيانات أولية للحرف والصناعات الموجودة في المحافظة من خلال مسح..
- جمع المعلومات والبيانات عن المواد الخام المتوفرة بالمحافظة وتوثيقها...
- حجز قطعة أرض كبيرة لإقامة مجمع صناعي قد تم رفع تصور لإقامة المشروع الخاص به..

ثانياً في مجال التجارة

تنقسم التجارة إلى شقين: أ- التجارة الخارجية

ب- التجارة الداخلية

- التجارة الخارجية : وهي عبارة عن حلقة وصل بين بلادنا والخارج لتنظيم حركة السلع التي نحتاج لاستيرادها أو تصديرها والبحث والإتصال بالأسواق العالمية عن الأسعار..

والسلع الاقتصادية التي نقوم بتصديرها إلى الخارج وترتيب العلاقات الخارجية والبحث والاتصال بالأسواق لمتابعة الأسعار العالمية وتوفيرها للمستفيدين لتحديد مدى تجاوب السوق المحلي والخارجي وتوفير السلع الأقل كلفة وأكثر جودة لتتناسب مع متطلبات واحتياج السوق المحلية وهذا الشق لا يهمنا بقدر ما يكون لتقييم الأسعار ومقارنتها بالأسعار السائدة في السوق المحلية ومدى مصداقية تأثير المنافسة السعرية والحد من الاحتكار والجشع..

- التجارة الداخلية : تمثل مجمل النشاط والحركة التجارية داخل أسواق المحافظة مثل الإنتاج والاستيراد والتصدير والجملة والتجزئة والخدمات والحرف والمقاولات..

وللتجارة الداخلية نظمها وقوانينها عبر التاريخ كالأسواق الأسبوعية في الماضي والأسواق المتخصصة في المدن القديمة تعتبر نوعاً من التنظيم الداخلي للتجارة مثل سوق الحب وسوق المخناط وسوق البز وغيرها على أسس ومعايير منظمة على سبيل المثال في السابق اعتاد الناس بأن يكون البيع مباشرة من الجلاب المستهلك وماضي عن احتياج المستهلكين يسمح للمقاولين بالشراء وهذا من أجل الحد من المغالاة وكان في الماضي يقسم درجة التجار إلى ثلاث وهي:

- الجلاب: أي المورد من خارج المحافظة إلى أسواق المحافظة
- الجملة
- التجزئة.

وقد تمثلت أنشطة التجارة الخارجية بترتيب وتصنف النشاط التجاري داخل أسواق المحافظة من حيث:

١- منح السجلات التجارية بكل فئاتها
٢- تنظيم الأسواق
٣- متابعة الوضع التمويني وحركة الأسعار إدارياً
٤- متابعة السلع غير المطابقة للمواصفات وكذا الغش التجاري.
٥- متابعة الالتزام بالمعايير والموازين وقد تم تشكيل فرق عمل من الموظفين

وقد حرصنا لكي يكون العمل مؤسساً وثابتاً وأضفنا عليه طابع التخطيط والجدولة الزمنية بما يسهل العودة لتقييم الإنجازات والمتعثرات وأسبابها والبحث على الاستعانة لتجاوز تلك الصعاب وذلك بالاعتماد على بندين أساسيين:

- البند الأول: تم تكليف إدارة السجل بإعادة أرشفة السجل التجاري البالغ ١٩٤٥ مكتباً من أول قيد إلى آخر قيد في شهر«٦» ٢٠٠٤م وقد تم تشكيل فرق عمل من الموظفين لمتابعة تنفيذ تلك المهام وأسفرت النتائج التالية:

ومن الملاحظ بأن فئة الجملة الأكثر نشاطاً ويرجع ذلك لسبب ايام الدعم للسلع والحصص وللمديريات وأيضا تجارة الاسمنت التي تنشط بسبب وجود مصنع الاسمنت مقارنة ببقية الخدمات لأنها الأكثر بروزاً وقد تم أرشفة العشر السنوات الأخيرة ابتداء من ١٩٩٠-٢٠٠٤م وعند الإطلاع على النصف الأول من العام ٢٠٠٤ نرى أن هناك إقبالاً شديداً على نشاط الخدمات التجارية ويساوي نسبة ٤٥٪ تقريبا من مجمل النشاط في حركة القيد والتجديد للسجلات التجارية في النصف الأول للعام ٢٠٠٤م..

-البند الثاني:

● قام المكتب بالتواصل مع اتحاد الفرق التجارية بوضع تصور لإقامة معرض تشارك به البيوت التجارية والصناعية بالمحافظة ووكلاء المنتجات المحلية بالمشاركة والمشروع قائم ويتعاون الجميع ليتحقق ..

● متابعة الوضع التمويني وحركة السلع وأسعارها داخل الأسواق كما تعلمون بأن الدور الرقابي قد ألغي نهائياً على الأسعار وخصوصاً سعر القمح والدقيق وتسويقه وتخزينه ألغي نهائياً في المرحلة الثانية لالغاء الدعم التدريجي الذي ينتهي عام ١٩٩٩م.

وقد اقتصر دورنا فقط على رصد حركة الأسعار في أسواق المحافظة والإبلاغ بها إلى الوزارة فقط..

- تم تكليف فرق عمل دورية لمتابعة الغش وأيضا السلع المهربة غير المطابقة للمواصفات وضبط الجودة حماية للمستهلك ومعرفة الجهات التي تستورد هذه السلع..

- تم تكييف إدارة الرقابة الصناعية للتنسيق مع الجهات المختصة بالقيام بحملات تفتيش بالنسبة للمواد المنتهية الصلاحية وأيضا لبعض السلع التي تنتحل علامات شركات تجارية مثل بعض الأدوية مع التنسيق مع مكتب الصحة وأيضا الأشغال العامة وكل هذه الجهات ذات علاقة ..

- أما بالنسبة للجزء من هذا البند بخصوص المعايير والموازين قد تم النزول بين فترة وأخرى وتم ضبط مخالفات عديدة وقد اتخذنا الإجراءات القانونية حيالها..

ثالثاً الجانب المالي والإداري

- يعتبر هذا البند من أهم بنود البرنامج لأنه يتعلق بجانب مهم وأساسي في إنجاح أي عمل فعلى سبيل المثال ومن خلال المتابعة المستمرة اتضح لنا أن هناك تلاعباً وتعدد المتحصلين للرسوم وأيضا دفاتر تحصيل نموذج «٥٠» لدى عدد من الموظفين وهو ما جعلنا نولي لهذا الجانب أهمية كبيرة في نشاط المكتب ومهامه..